مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: متغيرات السياسة الخارجية العراقية وتأُثيرها على البيئة الداخلية
اسم الكاتب: م.م. سيف حمزة لفته
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7472
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 18:36 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

متغيرات السياسة الخارجية العراقية وتاثيرها على البيئة الداخلية

Iraqi foreign policy variables and their impact on the internal environment

المستشار السياسي /م.م. سيف حمزة لفته
مديرية المنظمات الدولية والعربية ، مسؤول اليونسكو / مقر وزارة التربية
Political advisor:
The Political Advisor/ Researcher: Saif .H.Laftat
Ministry of Education / UESCO Affairs Section /In Charge of UNESCO section.
Saifarmada83@gmail.com

تاريخ الاستلام:2024/4/18 تاريخ القبول:2024/6/27 تاريخ النشر: 2024/10/30

الملخص :

ان عمل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية لأي دولة في سياستها الخارجية نابعة من جملة متغيرات فاعلة على المستويين الداخلي والخارجي ، سواء كانت نتائجها سلبية ام إيجابية على حد سواء، فهي انعكاس لأداء الدولة في السياسة الخارجية ، كما ان قدرات الدول لا يمكن ان تسير بسياسة خارجية فاعلة مهما كانت قدرات الدولة السياسية والاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية متينة ، كون هناك لاعبين اخرين على الساحة الدولية إذ لايمكن تمرير القرار السياسي الداخلي والخارجي دون الرجوع الى توافقات ، فضلا عن ان غياب ضابط المصلحة الوطنية وعدم الاكتراث ببناء سياسة خارجية موحدة مرتكزة على العوامل التاريخية والجغرافية والاقتصادية وطبيعة النظام السياسي للبلد، يؤثر بشكل أساسي على أداء صانع القرار السياسي العراقي في توحيد المسار السياسي من السياسة الوطنية نحو اللاعبين بالسياسة الإقليمية ، بل يتطلب تظافر جميع المؤسسات وتوحيد الرؤى من خلال وزارة الخارجية

وتطوير عملها بما يتناغم مع طبيعة المهمة الموكلة اليها والاساس ، والتي يكفلها الدستور العراقي والأنظمة والقوانين النافذة ، لغرض التفاعل على المستوى الداخلي والخارجي للوصول لتلك السياسة في تطوير علاقة العراق بمحيطه الخارجي والتي وجدت منذ نشأته مرورا بالمراحل التاريخية لغاية عصرنا هذا .

الكلمات المفتاحية : (العراق ، متغيرات ، سياسة ، داخلية، بيئة).

Abstract:

The work of the official and informal institutions of any country in its foreign policy stems from a number of active variables at the internal and external levels, whether their results are negative or positive alike. They are a reflection of the country's performance in foreign policy, and the capabilities of countries cannot be guided by an effective foreign policy. No matter how strong the country's political, economic, diplomatic and military capabilities are, since there are other players on the international scene, nothing can be passed without consensus.

In addition, the absence of a national interest officer and the lack of interest in building a unified foreign policy based on historical, geographical and economic factors and the nature of the country's political system, fundamentally affects the performance of the Iraqi political decision-maker in unifying the political path from national policy towards the players in regional politics. Rather, it requires the cooperation of all Institutions and unifying visions through the Ministry of Foreign Affairs and

developing its work in harmony with the nature of the mission entrusted to it and the basis, which is guaranteed by the Iraqi Constitution and the regulations and laws in force, for the purpose of interaction to reach that policy in developing Iraq's relationship with its regional environment, which has existed since its inception through historical stages until our present era.

Key words : (Iraq , variables , policy , internal, environment)

المقدمة :

تتأثر السياسة الخارجية لأي دولة بمتغيرات او عوامل داخلية وخارجية ، ولا تستطيع أي سياسة خارجية ان تعمل بمعزل عن البيئة الداخلية والبيئة الخارجية فمدخلاتها ومخرجاتها مرتبطة واحدة بالأخرى .

وتأثرت السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003 بمتغيرات داخلية عدة ، أفرزتها البيئة الداخلية تمثلت بـ: تحديات سياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية ومجتمعية وعلمية في حركته الإقليمية والدولية نتيجة السياسات السابقة في تعاملاتها مع الدول ، سيما دول الجوار الجغرافي للعراق ، ومن هذه التحديات الداخلية تحديات الامن الوطني (القضية الكردية ، تحدي المياه، تحدي الحدود، الإرهاب، غسيل الأموال، مسلحي الـ "بكاكا PKK"، تجارة المخدرات)، وتحديات المؤسسات الرسمية (السلطة التنفيذية ، السلطة التشريعية، سلطات الأقاليم)، والتحديات للمؤسسات غير الرسمية (الأحزاب السياسية ، المنظمات غير الحكومية، جماعات الضغط، الاعلام، الراي العام) ، ولما لهم من تأثير في الداخل العراقي مروراً بتسيير القرار الخارجي بالاتجاه الذي تراه مناسبا لها فبالتالي يكون العراق امام تحدي خارجي بين مبادئ السياسة الخارجية المنصوص عليها دستوريا وتنفيذيا وتشريعيا وبين تلك المؤسسات الرسمية وغير الرسمية فضلا عن دور السلطة التشريعية في الرقابة.

وهذه التحديات تقوض عمل صانع القرار السياسي بسبب التداخل بين القيود الداخلية والخارجية ، وتعقد مهمته فضلا عن تداعياتها على الامن الوطني للدولة في مواجهة التهديدات الإرهابية واتباع سبل لمكافحة الإرهاب بوسائل السياسة الخارجية وتوظيفها فيما يخص تجفيف منابع الإرهاب على المستوى الخارجي، اما على المستوى الداخلي فهو حل القيود المتشابكة والتي تعرقل مسيرة عمل صانع القرار بمهمة مواجهة التحديات، وخلق بيئة طاردة للإرهاب من خلال التنشئة الاجتماعية والهوية الوطنية وبصورة علمية مدروسة ومخطط لها والتركيز على المواجهة من خلال رسم الية تعليمية ناضجة وواضحة في المناهج التربوية والمدارس واعطاءها الأهمية الكبيرة لها ، ولا يخفى على الجميع وجود القوى المتعارضة لتلبي مصالحها الاجتماعية المتباينة لمختلف القوى العرقية والدينة والايدلوجية ، والتحدي الاخر الداخلي هو شدة مراقبة النظام السياسي ومحاسبته جميعها قيدت صانع القرار في رسم سياسة خارجية واضحة ومدروسة وممكنة التطبيق وفق الجدول الزمني المخطط له.

أهمية البحث:

تحتل دراسة السياسة الخارجية لأي دولة أهمية في حقل العلوم السياسية ، والسياسة الخارجية العراقية نموذج لذلك ، ويتناول موضوع الدراسة تأثير المتغيرات الداخلية عليه وانعكاسها على سياسة العراق الخارجية ، في وقت يتزايد فيه الصراع الاقليمي من أجل الحصول على المكاسب السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، الى جانب التحولات الكبرى التي شهدتها السياسة الخارجية العراقية، وبالنتيجة يتحتم على صانع القرار السياسي العراقي إيجاد مخارج للازمات التي قد تعيق عمل السياسة الخارجية استنادا على ما يتوافر لديه من إمكانيات ودعم الجميع، لغرض ايجاد طرح عام وشامل لا يفقد من خلاله أي طرف إقليمي او دولي فاعل، وكمثال على ذلك أحداث عام 2003 و2014

هدف البحث:

يبرز هدف البحث الى معرفة دور العراق الجديد ما بعد الاحتلال الامريكي والاعتراف الاقليمي به والتكيف مع التغيير السياسي تحت سلطة الولايات المتحدة الامريكية في بادئ الامر بعد عام (2003)م، لاسيما والعراق لديه عدد من العلاقات المتوترة مع الدول الاقليمية إذ تركزت الجهود على فتح صفحة جديدة تتسم بالحوار والسلام والتعاون المتبادل، نتيجة التحديات الداخلية والاقليمية والدولية ، التي اثرت في سياسته الخارجية وعلى باقي المجالات الاقتصادية والأمنية والحضارية ، فضلا عن اتباع سياسة النأي بالنفس عن التحالفات الثنائية واتباع سياسة الحياد الإيجابي في التعاملات الإقليمية والدولية، تجنباً لأي محور، مما سيعزز موقف العراق على الصعد أعلاه ، فضلا عن العمل على تهيئة الأجواء المناسبة لحل تلك الإشكالات سواء كانت على المستوى الوطني داخليا او المستوى الإقليمي والدولي خارجيا.

مشكلة البحث:

أفرزت البيئة الداخلية العراقية تحديات عدة بعد العام 2003م، واثرت على دور السياسة الخارجية العراقية في السلوك السياسي العراقي مع جيرانه التي تحكمها عوامل التاريخ والجغرافيا وغيرها، فضلا عن التصريحات المتباينة وعدم ربطها بمركز القرار المتمثل بوزارة الخارجية، وعلى هذا الاساس تنطلق الدراسة من عدة تساؤلات تتمثل **الاولى** في رؤية مفادها إن السياسة الخارجية العراقية شهدت تبلور عدد من التوجهات والتطلعات التي جسدت الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري في العراق في عالم ما بعد الاحتلال الامريكي للعراق والتي بدورها حددت السياسة الخارجية العراقية على المستوى الداخلي، أما **الثانية** فتكمن في حجم القيود على المستويين الداخلي والخارجي والتي بدورها سيطرة على التوجه الدولي والاقليمي منذ العام (2003) على العراق ، في ظل التحول بعلاقات العراق مع محيطه الاقليمي والدولي.

فرضية البحث:

تبحث الدراسة تحليل متغيرات السياسة الخارجية العراقية وانعكاسات ذلك على دول الجوار الاقليمي للعراق

في ظل التحديات الداخلية التي تلازم صانع القرار السياسي العراقي .

الاطار المنهجي للبحث :

تستلزم دراسة متغيرات السياسة الخارجية العراقية وتأثيرها على البيئة الداخلية بعد العام (2003) الركون الى أحد مناهج البحث العلمي في العلاقات الدولية، وعلى هذا الاساس تم اعتماد المنهج التاريخي الذي يوضح التطور الزمني للأحداث السياسية في العراق، في ضوء المتغيرات السياسية والامنية والاقتصادية التي شهدها العراق بعد الاحتلال الامريكي، مع العرض ان دراسة السياسة الخارجية لاي دولة تعتمد على منهج المصلحة الوطنية، وذلك في ضوء دراسة علاقة العراق بدول الجوار الاقليمي له والانعكاسات التي افضى لها كل منها على السلوك السياسي الخارجي العراقي من خلال عملية صنع القرار.

تقسيمات الدراسة:

انقسمت الدراسة الى فصلين الى جانب الخاتمة والاستنتاجات ، وكما يأتي:

الفصل الاول : المحددات الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية

الفصل الثاني : المرتكزات الاساسية للعراق على المستويين (الداخلي والخارجي)

الفصل الاول

المحددات الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية

متغيرات البيئة الداخلية

البيئة الداخلية هو خلق حالة من الانسجام ما بين البيئة الداخلية والخارجية من خلال تحديد مكامن الثغرات التي يمكن ان تتيح لصانع القرار السياسي العراقي ان يؤطرها في الأطر الاستراتيجية للدولة ، لاستثمارها في عدة مجالات على الصعد

الخارجية والداخلية فهي مجموعة من العوامل والمتغيرات التي يمكن للسياسة الخارجية التحكم والسيطرة عليها منها الموارد المالية او المادية والمعنوية والبشرية ومن ثم يمكن ان تتحول لأنشطة واعمال تنعكس على مجالات الحياة بصورة عامة وسياسة الدولة بصورة خاصة.

تعد التحديات في العمق الاستراتيجي للعراق من القضايا ذات الأهمية التي تتطلب مقومات لإدارة معادلتي الامن والاستقرار في التحليل المنظور للعمليات الاستراتيجية المعقدة والتي باتت تحكم قدرة كل دولة في مواجهة تحدياتها ، لاسيما وان دول الجوار الجغرافي الإقليمي للعراق خاصة شهدت متغيرات غير منظمة نتيجة التحديات التي واجهتها ، كما تعاني هذه الدول من تداعيات احتدام الصراع الدولي الإقليمي حيال استحكام نفوذ القوى الكبرى في المنطقة [1].

حيث حددت المادة (الثامنة) من دستور جمهورية العراق لعام 2005 [2] مسار السياسة الخارجية الوطنية على أربعة أسس وهي:

1. حسن الجوار وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى الداخلية.
2. حلّ النزاعات بالطرق السلمية.
3. إقامة علاقات على أساس المصالح المشتركة واتباع مبدا المعاملة بالمثل.
4. احترام الالتزامات الدولية.

فقد التزمت الحكومات العراقية المتعاقبة منذ العام اعلاه وحتى يومنا هذا بالأسس الخمسة إلى حدٍّ كبيرٍ رغم كل ما شاب أداءها في نواحٍ أخرى من تلكؤ وفشل، وعندما نؤشر هنا التزام تلك الحكومات بالمبادئ أعلاه، فإنَّنا لا نعفيها من مسؤولية الفشل والضعف في تنفيذ السياسة الخارجية ممثلة بضعف الأداء الدبلوماسي، وهنا محل الخلط والاشتباه لكثير من الكُتَّاب والإعلاميين الذين يتحدّثون في السياسة الخارجية ولا يميّزون بينها وبين الدبلوماسية، وبكلمة مختصرة: إنَّ السياسة الخارجية هي الإطار النظري لرؤية الحكومة في تعاملاتها خارج حدودها[3].

كما ان العوامل الأساسية لنجاح السياسة الخارجية تتلخص بجملة عوامل ودوافع تؤثر على صانع القرار السياسي وسلوكه لتبني سياسة خارجية معينة، حيث تتصف هذه العوامل بالشمولية ولا تنفرد واحدة منها ببناء سياسة خارجية بل تتظافر جميعها لغرض التفاعل للوصول لتلك السياسة، كما ان تأثيرها يختلف من دولة الى أخرى ومن وقت الى اخر وهي كالاتي:-

1. الموقع الجغرافي ومساحة إقليم الدولة.
2. حجم السكان.
3. الموارد الطبيعية.
4. التطور الاقتصادية.
5. طبيعة النظام السياسي.
6. العوامل الاجتماعية .
7. اثر ثقافة وشخصية صانع القرار في السياسة الخارجية .
8. المرونة والثبات .

ولكون العراق دولة مهمة منذ نشأته في المجتمع الدولي حيث كون علاقات مهمة ومتشعبة مع الدول والمنظمات الدولية، رغم الظروف التي المت به خلال تاريخه الحديث، الا ان هذه الإنجازات لم تكن متساوية في المراحل السياسية المختلفة التي مر بها العراق، اذ ان هناك ترابط مباشر بين المجتمع الدولي والوضع الداخلي للدول[4].

حيث ان ممارسة السلطة محددة بعدة عوامل ابرزها:

1. العوامل المؤثرة في عملية صنع القرار السياسي و تُشكل الأيديولوجية الإطار العام من الأفكار والقيم السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وبذلك تمثل طريقة مُثلى في ممارسة السلطة، وصناعة القرار السياسي، سواءً كان القرار على مستوى الدولة، أو المجتمع الدولي برمته.

[٢] طبيعة النظام السياسي كون النظام السياسي هو الهيكل العام الذي تتفاعل وتتحرك فيه المؤسسات، فهو عبارة عن مجموعة العلاقات الإنسانية المكونة من رغبات وانفعالات وأفكار وإمكانات مادية ومعنوية، يضم جميع المبادئ والعلاقات الداخلية والخارجية التي تؤثر في صناعة القرار، إذا ما كان النظام مرنًا أو جامدًا، ديمقراطيًا أو دكتاتوريًا أو شبه ديمقراطي.

[٣] البيئة تُعد البيئة الداخلية والخارجية، سواءً البيئة الطبيعية أو البشرية، عاملاً حاسماً في صناعة القرار، فالبيئة بما توفره من موارد طبيعية وثقافية، وتفاعلات بين الفاعلين تؤثر على عملية صناعة القرار الداخلي والخارجي، فالدولة تنتهج سلوكها السياسي بناء على العادات والتقاليد المجتمعية، وطبيعة العلاقة بالمجتمع الدولي، وأثرها في المجتمع.

[٤] طبيعة القائد: تلعب الخصائص الشخصية، والمؤثرات المحيطة، والمصالح التي تحكم القائد دوراً في صنع القرار السياسي، لاسيما في تلك النظم الشمولية، أو تلك القيادات التي تحظى بكاريزما معينة، أو تاريخ وطني من وجهة نظر المواطنين.

[٥] الإعلام والرأي العام على الصعيد المحلي أو الدولي، فإن الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، بات لها دور فاعل في عملية صنع القرار السياسي، إذ أن الإعلام بات يشكل وجهات النظر العامة للناس حول القضايا التي تشغلهم "الرأي العام"، مما يشكل حالة ضغط على صانع القرار قد يدفعه لاتخاذ قرار يتناغم والحالة العامة للرأي العام، التي حددتها وسائل الإعلام بدورها.

[٦] جماعات الضغط : تساهم الأحزاب والنقابات والشركات العملاقة والمتوسطة، وغرف الصناعة والتجارة، والاتحادات والجمعيات بشتى مجالاتها كقوى ضاغطة، في توجيه صانع القرار نحو اختيار قرارات دون أخرى تتوافق ومصالحها، لاسيما في الدول ذات النظم الانتخابية، إذ يتوجه صاحب القرار لاتخاذ قرارات معينة بهدف تحسين وضعه من وجهة نظر الناخبين.

[٧] عامل السّكان والأسر :يتأثر صانع القرار بالتكوين الديموغرافي للمجتمع، سواءً إذا كان المجتمع ذات أغلبية شـابة أو مسـنة، متعلمة أو أمية، فاعلة أو متكاسـلة، وكل هذه العوامل الديموغرافية تقود وتوجه صانع القرار السياسي، في اتخاذ القرارات التي تلقى صـــدىً طيب لدى الجمهور، وتخدم مصـــالح الأغلبية خاصـــة في ظل النظم الديمقراطية [5].

[٨] مراحل صـنع القرار السـياسـي تمر عملية صـناعة القرار السـياسـي بعدة مراحل وفيما يأتي توضـيح لها: تحديد المشـكلة، البحث في البدائل المتاحة، اختيار البديل الملائم، تنفيذ البديل المختار.

كما وتتعدد مداخل صـــانع القرار السـياســي الى تنوع المداخل النظرية في دراســة عملية صناعة القرار السياسي في العلوم السياسية، والتي منها ما يأتي:[٩] المدخل المؤسـســي التنظيمي: ويتعامل مع القرار السـياسـي في إطار كونه نتيجة لعمليات تنظيمية، متفاعلة ومتنافســة فيما بينها، بما يُضــفي على القرار الإلزامية والعمومية والشرعية. النخبة: وهو تأثير مالكي وسائل الإنتاج كما يراهم كارل ماركس، أو من يملكون قوة التنظيم كما بالنسبة لموسكا و ميتشلز، لتعبر القرارات السياسية وفق هذا المدخل عن تفضـيلات النخبة المُسيطرة على مراكز صـنع القرار. الفاعل العقلاني: يفترض أن القرار السياسي محصلة تصرفات عقلانية داخل وحدة صنع القرار، بغية تعظيم الإشباع للقيم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومن متطلبات هذا المدخل الإلمام بقيم المجتمع والمعلومات حوّل البدائل المتاحة، والتنبؤ بنتائج كل بديل. مدخل الجماعة: ويرى أن القرار محصــلة تفاعل وتنافس بين المنظمات الفاعلة في صـنع القرار. مدخل النظم: ويرى أن القرار هو نتيجة تفاعل النسـق السـياسـي مع بقية الأنساق الفاعلة في المجتمع[6].

9. العامل الاجتماعي : حيث يؤثر هذا العامل في الذاكرة الجمعية والرغبة الشعبية العراقية الطامحة في الفكر الشعبي العراقي لعدم الخضوع لأية قوة خارجية مع ضرورة بناء دولة مدنية ، وان كانت هناك روابط مشتركة بين أي طرف [7].

وان المحددات المرتبطة بالداخل العراقي متباينة عن خارجه بالرغم من فاعلية المحددات الخارجية ، لذلك فان ضرورة توافر التوافقات السياسية والرؤى المشتركة بين القوى السياسية العراقية الفاعلة وعلى المستويات الرسمية وغير الرسمية يجعل الادراك المسبق هو الاخذ بنظر الاعتبار لمصلحة العراق [8].

بعبارة أخرى نعتقد ان المحددات الداخلية أثرت بشكل اكبر من المحددات الخارجية على سلوكه الخارجي .

الفصل الثاني

المرتكزات الاساسية للعراق على المستويين (الداخلي والخارجي)

اولا :- على المستوى الداخلي

ان **اهمية** دراسة المرتكزات التي طرأت على العراق في سياسته الخارجية لاسيما بعد عام (2003)م في بناء علاقات دولية ناجحة ، نابعة من حجم القيود الداخلية والخارجية التي أثرت سلبا على ادائه في المجالات (السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية)، فضلا عن انعكاس ادائه السلبي ايضا على البيئة الداخلية من خلال تضارب التصريحات وعدم الوضوح ، وعدم وجود مرجعية سياسية واحدة تحدد الهدف والاداء السياسي بشكل علمي ومدروس من خلال القنوات ذات العلاقة متمثلة بوزارة الخارجية.

ويذكر "الأستاذ الدكتور عامر حسن فياض حديثاً عن السياسة الخارجية فكان السؤال هل نحن دولة ؟ ام مشروع؟ ام كيان سياسي؟ فجاءت الإجابة بأن العراق يسعى إن يكون دولة حضارية متقدمة خاصة بعد عام 2003 وبصدد السياسة الخارجية كان للعراق المكانة المهمة في دائرة التعامل الدولي لمواجهة الصراعات الدولية من خلال رسم منهج خارجي يعتمد الدستور من اجل كسب الأصدقاء وتحديد الخصوم ضمن السياسة الخارجية.

وأكد الفياض في حديثه عن الخطاب السياسي الخارجي العراقي بعد عام 2003 بأنه خطاب غير موحد ولأسباب كثيرة أهمها الأسباب المنبثقة من الرحم

الداخلي العراقي ، وان كل قوة سياسية عراقية تنظر الى العراق من ثقوب مذهبية وقومية وعشائرية والأجدر بالسياسة الخارجية النظر لإلغاء هذه التنوعات والنظر الى العراق الواحد"[9].

فتعدد مصادر اتخاذ القرار السياسي ادت الى جعل العراق بمواقف سياسية مشتتة، مما يعكس ذلك على الاداء الحقيقي المطلوب مع جميع القنوات الرسمية وغير الرسمية لاسيما مع المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة ، مما يشكل ضعفا للأداء نتيجة المتغيرات التي طرأت عليه.

كما إن **أهمية** دراسة متغيرات السياسة الخارجية العراقية تأتي من التعرف على أهدافها، اذ ان القيود الداخلية والخارجية التي تواجه عملية صنع القرار السياسي الخارجي العراقي تتمثل بالقيود الاقليمية والدولية. ومواجهة الارهاب، مما يتطلب ضرورة تفعيل اداء وحدة صانع القرار السياسي الخارجي لمواجهة التطورات الاقليمية والدولية، واي تحدي مستقبلي فيما اذا استطاعت توظيف تلك المتغيرات لمصلحة العراق الوطنية[10].

ورغم انجازات السياسة الخارجية على مراحل تاريخ العراق الحديث والتي اتسمت بصعوبة كبيرة في بناء الدولة وبناء العلاقات مع المجتمع الدولي،الا ان مستوى هذه الإنجازات لم تكن متساوية في المراحل السياسية المختلفة التي مر بها، . وبما إن السياسة الخارجية هي انعكاس لواقع السياسة الداخلية، فاذا كان الواقع الداخلي متماسك وقوي وقائم على أسس علمية وتفاهم وطني عام، كلما كانت السياسة الخارجية متينة وقادرة على تحقيق أفضل النتائج .والعكس صحيح فهناك ترابط مباشر بين الوضع الداخلي والعلاقة مع المجتمع الدولي، وامثلة كثيرة من التاريخ تثبت هذه الحقيقة منها ما حصل من تطورات في مجتمع الاتحاد السوفيتي السابق، وما حصل في بعض الدول العربية بعد ان مرت بتجربة ما يسمى (بالربيع العربي)، حيث سادها الضعف في الداخل والخارج بعد ان كانت تتمتع بمركز دولي

مؤثر، وأصبحت تتصارع فيها القوى المختلفة، وميدان تدخلات الدول الكبرى، ولم تتمكن من استعادة مكانتها الدولية حتى الان[11].

ولان دراسة السياسة الخارجية بمعناها العام هو السلوك الخارجي للدولة والذي يعتمد على المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية ، ويبدا من مرحلة التفكير بعملية صنع القرار واتخاذه ثم لينتهي بأفعال خارج الدولة ، والتي قد تكون مستندة على (القوة والقدرة وحرية العمل).

وورثت السياسية الخارجية العراقية ارثا بالغ الصعوبة بعد تاريخ (2003/4/9)، نظرا لجملة تحديات داخلية وخارجية واجهته ، اذ كانت السياسة الخارجية العراقية قبل الاحتلال الأمريكي للعراق تصنع وتتخذ من قبل شخص واحد نظرا لطبيعة النظام الشمولي قبل (2003) ، وبعد هذا التاريخ أصبح رسم واتخاذ السياسة الخارجية من قبل مؤسسات رسمية وغير رسمية مما ولد صعوبة اتخاذ القرار نظرا لتعدد الفاعلين المؤثرين على الصعيد الداخلي ، وعلى الصعيد الخارجي ورث العراق تركة كبيرة من القضايا غير المحسومة والمكبلة لسياسته الخارجية ، فقوضت عملها نظرا للقيود والقرارات الدولية لكون العراق في عزلة دولية لأكثر من عقد بسبب الصراعات والحروب مع بعض دول الجوار، فشكلت (مسالة الحدود، والديون الخارجية، والحصار الاقتصادي وغيرها) جزءاً مهما من هذه التركة [12].

يعد الاستقرار السياسي من أهم المفاهيم الحديثة والمعاصرة التي سيطرت على العقل السياسي الإنساني منذ فترة بعيدة، إذ يعد ركيزة أساسية في استقرار المجتمعات البشرية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والأمني، فبدون الاستقرار السياسي لا يمكن للشعوب والدول أن تنهض، كون أهميته تكمن لكونه مطلباً اجتماعياً في كل زمانٍ ومكان، وقد التفت له الإغريق والرومان في فكرهم السياسي وأصبح محط اهتمام كبير في فسلفتهم السياسية والعسكرية والاجتماعية، وامتزج بفلسفة وفكرة بناء الدولة. وبغض النظر عن التحديات التي يواجهها مفهوم الاستقرار السياسي من الناحية الإستدلالية له، إلا أنه يتحدد بمعيارين غير قابلين للشك وهما (الاستقرار والسياسة)،

وهذان المفهومان يعبران عن النظام السياسي بشكل عام وطبيعته في الوقوف بوجه الانهيارات الفجائية والإنقلابات والتدخلات الخارجية، أي بمعنى آخر بأن الاستقرار السياسي هو صفة ملازمة للنظام السياسي ويرتبط به ارتباطاً مباشر، فلا يمكن الحديث عن الاستقرار السياسي في ظل غياب النظام السياسي.

فمنذ الإطاحة بالنظام السابق في العام 2003م، والدولة العراقية تعاني من أزمات وإنهيارات متتالية، وغياب مستمر لحالة الاستقرار السياسي، مما انعكس سلباً على الاستقرار الاقتصادي والأمني والمجتمعي، وقد تراوحت أسباب عدم الاستقرار في العراق، فهناك من يعتقد بأن الاحتلال الأمريكي في سنواته الأولى كان السبب المباشر في حالة عدم[13] الاستقرار السياسي، ويعتقد البعض الآخر بأن الإرادة الخارجية وتدخل دول الجوار هما السببان المباشران في حالة عدم الاستقرار المستمر الذي يعاني منه النظام السياسي العراقي.

وهناك من يعتقد بأن النظام السياسي الذي شكلته الولايات المتحدة الأمريكية في العراق غير مناسب للمجتمع العراقي، ويحمل خلل كبير في بنيته السياسية، وأن حالة عدم الاستقرار التي رافقت العملية السياسية العراقية تكمن في البنية السياسية والدستورية لهذا النظام، لاسيما وأن الاستقرار السياسي هو نتيجة أو محصلة أداء النظام السياسي عندما يعمل بكفاءة وفعالية في مجالات التنمية السياسية والاقتصادية والشرعية السياسية والفعالية، وقدرة مؤسساته السياسية على مواجهة الأزمات الداخلية والخارجية.

ربما تكون كل الاعتقادات التي تفسر أسباب عدم الاستقرار السياسي في العراق صحيحة، إلا أن السبب الرئيس والمباشر يكمن في إرادة الأحزاب والقوى السياسية العراقية، فقد كانت الفيصل في كل ما حدث والقاسم المشترك بين كل عوامل عدم الاستقرار التي تعاني منها الدولة العراقية على كافة المستويات.

بالتأكيد تمثل الأحزاب والقوى السياسية العراقية بمختلف مسمياتها الركيزة الأساسية في النظام السياسي العراقي الجديد، وبقدر اعتماد النظام السياسي عليها، إلا أنها

كانت اللاعب الرئيس في حالة عدم الاستقرار السياسي، لاسيما وأن أغلب مسببات عدم الاستقرار قد تلاشت تدريجياً، كتلك المتعلقة بوجود الأمريكان وسيطرتهم على القرار السياسي العراقي أو غيرها.

فمع إنتهاء الحرب ضد تنظيم داعش واستعادة المؤسسة العسكرية هيبتها الإقليمية والدولية، بدأ الحديث عن مرحلة سياسية جديدة من أجل إرساء عملية الاستقرار في النظام السياسي العراقي، وبدأ الكل يتحدث عن النضوج السياسي للقوى السياسية العراقية، (إلا أن الانتخابات بصورة عامة وما رافقها من سلوكيات سواء كانت على مستوى التشكيك بنزاهة الانتخابات أو من خلال عملية تشكيل الحكومات المتعاقبة) وما تضمنتها من اتفاقيات سياسية بين القوى السياسية العراقية، يكشف لنا بأن تلك القوى وأحزابها السياسية أصبحت اللاعب الأساس وربما الوحيد في إرساء دعائم الاستقرار السياسي.

بعكس ذلك، قد يكون الانهيار مصير حتمي للنظام السياسي؛ لأن استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي سيترتب عليها عدم استقرار اجتماعي وسياسي واقتصادي، وستكون المؤسسة العسكرية عرضة للتدخلات السياسية (الداخلية والخارجية)، وقد تكون المظاهرات والاحتجاجات صفة ملازمة لها، الأمر الذي يهدد استمرار النظام السياسي القائم أو يقوض من فاعليته السياسية.

ويمكن القول أن القوى والأحزاب السياسية العراقية تمتلك مفاتيح الاستقرار السياسي، وهي قادرة على معالجة الأخطاء البنيوية للنظام السياسي العراقي، في حال تمسكت برؤيتها الوطنية بعيداً عن الانتماء الإيديولوجي والتدخلات الخارجية. فهل تتمكن من إرساء دعائم الاستقرار السياسي أم ستحافظ على سلوكياتها الماضية وتتسبب في الإطاحة بالنظام السياسي العراقي[14]؟.

حيث بدأت مرحلة جديدة بعد (2003) في تأريخ العراق وبروز العديد من المعوقات التي رافقت العملية السياسية في العراق ومازالت مستمرة تمثلت بضعف المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والامنية والثقافية وبروز الخلافات المذهبية

والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت السبب الرئيس بنشوء الصراعات واستمراريتها من جهة, واختلاف أدوات تلك الصراعات من وقت لآخر من جهة ثانية، ولمرحلة العنف القائم منذ عام 2006 دور رئيس في استمرار مشهد الصراعات وتطورها داخل العراق وفي أغلب محافظاته ومدنه ، وصولا الى عام 2014 ودخول داعش ومارافقها من تطورات ومتغيرات كبيرة جدا هددت العراق والمنطقة برمتها[15].

ثانيا / على المستوى الخارجي :-

تسعى الدول من خلال تحليل البيئة الداخلية لتحقيق هدفين أساسيين هما :- خلق بيئة داخلية فعالة والثانية التنافس بين الدول في ظل هذه المتغيرات ، اذ لا يمكن ان نحلل البيئة الخارجية دون الداخلية ، وذلك للوقوف على نقاط القوة والضعف والتعامل مع التهديدات ولتتمكن الدولة من قدرة هذه الموارد البشرية على تلبية الاحتياجات وإنجاز هدف الدولة ضمن استراتيجية تسير وفق نفس النهج المخطط له لتحقيق هدفها وهو دور فاعل ومتميز ومؤثر إقليميا ودوليا[16].

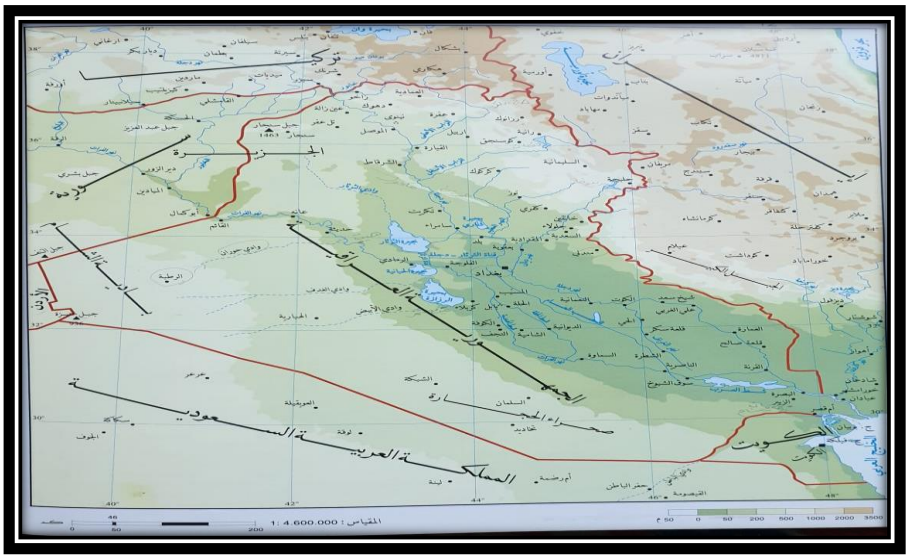
فالمتغيرات التي ارتبطت بعملية التغيير للنظام السياسي فرضت معها مؤثرات، وانتقلت من بيئة محدودة التفاعل ضمن إطار النظام السياسي الشمولي إلى بيئة مفتوحة للتفاعل مع البيئة الداخلية والخارجية في التأثير بعملية صنع القرارات السياسية. وواجه النظام السياسي العراقي مشكلات وازمات في عملية بناء الدولة منها (دستورية وسياسية واجتماعية واقتصادية وامنية)[17].

وان توجه السياسة الخارجية لأي دولة ينبغي الاخذ بالاعتبار المقومات المادية والمعنوية ، أي البحث في عناصر قوة الدولة ، وهناك اتفاق عام على:- [18]

1. الموقع الجغرافي للدولة*. .
2. الإمكانات والموارد الطبيعية ، وكما موضح في الخريطة (1).
3. النمو الاقتصادي والتطور التكنلوجي .
4. السكان .
5. الجهوزية العسكرية ، والروح المعنوية .

6. درجة كفاءة مؤسسات الدولة السياسية–الدبلوماسية–الدعائية.

خريطة (1) خريطة العراق الطبيعية .



نقلا عن :– إبراهيم حلمي الغوري ، اطلس العراق والوطن العربي والعالم ، (دار الشرق العربي، لبنان) ص 12 .

إذ تتزاحم الدول وتشتد المنافسة بينها وتزداد ضراوة، ولكن ما يحسم هذه المنافسة هو مدى توافر عناصر القوة الشاملة في أي منها، وهي التي اتفق عليها علماء السياسة والاستراتيجيا والجغرافيا، ويمكن سردها على النحو الآتي:

1– الجغرافيا: وهي أكثر العناصر استقراراً في بناء قوة أي دولة، فالجغرافيا ذات أهمية كبيرة في هيكل القوة للدولة فالمنطقة الإقليمية من الولايات المتحدة مثلاً مفصولة عن القارات الأخرى بمناطق مائية تتسع 3000 ميل من ناحية الشرق وأكثر من6000 ميل من الغرب، وهذا الفاصل يشكل عاملاً دائماً يعزز مركز الولايات المتحدة في العالم. ولكن أهمية العامل الجغرافي لم تعد كما كانت عليه قديماً في ضوء التطور التقني الرهيب لوسائل المواصلات والاتصالات بشكل أزال من الوجود عامل المحيطات العازلة، فالعالم أضحى قرية عالمية(Global Village).

2. الموارد الطبيعية: وهي عامل ثابت نسبياً يفرض تأثيراته على قوة الدولة، مقارنة بالدول الأخرى. وتشمل الغذاء: فالبلاد ذات الاكتفاء الذاتي أو ما يشبه الاكتفاء الذاتي تكون متفوقة تفوقاً عظيماً على الدولة التي لا تملك هذا الاكتفاء. وتشمل أيضاً الموارد الأولية ذات الأهمية في الإنتاج الصناعي وفي شن الحروب بوجه خاص.

3. الاستعداد العسكري: هو الذي يضفي على عوامل الجغرافيا والموارد الطبيعية والطاقة الصناعية تلك الأهمية الفعلية في عملية بناء قوة الدولة، ولا شك أن اعتماد القوة القومية على الإعداد العسكري هو من الوضوح إلى الحد الذي لا يتطلب الكثير من الشرح والتحليل، وهو يتطلب جهازاً قادراً على دعم السياسات الخارجية المتبعة. وتنبثق هذه القدرة عن عدد من العوامل التي تعتبر من ضمنها الابتكارات التقنية والقيادة وكم القوات المسلحة وكيفها في مقدمتها:

أ- التقنية: فكثيراً ما يتقرر مصير الأمم والحضارات نتيجة تفاوت في تقنية الحرب، فقد أدى إدخال سلاح الإشارة والأسلحة النارية والمدفعية على أسلحة الحرب التقليدية في القرنين الرابع عشر والخامس عشر إلى تحول ضخم في توزيع القوة لمصلحة الدول التي امتلكت هذه الأسلحة الجديدة قبل أعدائها، ومع تقدم الزمن مال ميزان القوة إلى صالح من تملكوا الأسلحة النووية والذرية، وهكذا كلما استجد سلاح مهم لدى دولة متقدم على ما لدى الدول الأخرى، فإن هذا يؤثر على درجة قوتها في النظام العالمي.

ب- القيادة: فقد لعبت القيادة العسكرية دائماً دوراً حاسماً في القوة العسكرية، فكلما كانت القيادة متفهمة للبيئة المحيطة بها وعبقرية في اتخاذ القرارات[19].

كلما أسهم ذلك في تعزيز القوة العسكرية بشكل إيجابي والعكس صحيح.

ج- نوعية القوات المسلحة وكمها: فقوة أية دولة على الصعيد العسكري تعتمد على ما لديها من قوات وأسلحة وتوزيعها على الفروع المختلفة للجهاز العسكري، وقد تكون للدول كفاية طيبة على صعيد تفهمها للابتكارات التقنية في علم الحرب، وقد يتفوق قادتها العسكريون في فنون التعبئة المتعلقة بطرائق الحرب وأساليبها الجديدة، ولكن

هذه الدولة قد تظل من الناحية العسكرية، وبالتالي من الناحية السياسة ضعيفة، إذا لم يكن لديها الجهاز العسكري الصالح لأداء المهام التي قد يوكل إليه أمرها، وذلك من ناحية قوته العددية الشاملة وقوة أجزائه المختلفة.

4 . السكان: فالعامل البشري مهم جداً في حساب القوة، من زاويتين الأولى هي التوزيع: فلابد من وجود تناسب بين عدد السكان وحجم الموارد، فإذا زاد السكان عن الموارد المتاحة لدى الدولة زيادة كبيرة فقد يصبحون عنصراً سلبياً في قوتها. والثانية هي . الاتجاهات: فاتجاهات تزايد السكان تلعب دوراً مهماً في تقويم التوزيع المستقبلي للقوة. ويتوقف الاتجاه على عوامل كثيرة، منها معدل الوفيات والمواليد ومدى وجود الكوارث الطبيعة والحروب... إلخ.

5. الشخصية القومية: تبرز الشخصية القومية من بين العوامل الإنسانية الثلاثة ذات الطبيعة الكيفية التي تؤثر على السلطان القومي نتيجة إفراطها في الارتباط بوجهة نظر العقلانية وتأثيرها الدائم والحاسم على ما تستطيع الدولة أن تفرضه من ثقل في موازين السياسة الدولية، فهناك بعض خصائص الإدراك التي تحدث بصورة أكثر تكراراً وتكون لها قيمة أكبر لدى بعض الدول وتميزها عن الدول الأخرى، كما تظهر درجة عالية من المرونة والاستعداد لتقبل البدائل. ولا تعجز الشخصية القومية مطلقاً عن التأثير على قوة الدولة، فالرجال الذين يمثلون الأمة في أوقات السلم والحرب على حد سواء يصنعون لها سياساتها وينقذونها ويدعمونها، وهم الذين ينتخبون ويصوغون الرأي العام ويجسدونه، وينتجون ويستهلكون، وهم في الواقع الذين يحملون إلى حد ما أثر تلك المزايا الفكرية والخلقية التي تؤلف الشخصية القومية.

6. الطاقة المعنوية القومية: وهي لا تقل أهمية في أثرها عن أثر العوامل الأخرى للقوة القومية، وإن اتسم هذا العامل بالمزيد من الميوعة والافتقار إلى الثبات والتأثر بنوعية نظام الحكم وطبيعة المجتمع. فالطاقة المعنوية القومية هي درجة التصميم التي تدعم بها الأمة سياسة حكومتها الخارجية في أوقات السلم والحرب على حد سواء، ولذا فهي تشترك في صياغة كل ما تقوم به الأمة من أعمال وأوجه نشاط،

سواء في الإنتاج الصناعي أو الزراعي أو في الجهاز العسكري والخدمة الدبلوماسية، وهي تؤمن في مجالات الرأي العام عاملاً غير مرئي لا تستطيع دونه أيه حكومة، سواء كانت ديمقراطية أم غير ديمقراطية، مستبدة أم أوتوقراطية، أن تتابع سياساتها بكثير من الفاعلية.

7. نوعية الدبلوماسية: لا ريب في أن نوعية الدبلوماسية، على رغم افتقارها إلى الثبات فهي أهم عامل من العوامل التي تخلق القوة لأي أمة من الأمم. أما العوامل الأخرى التي تقرر قوة الدولة فليست في واقعها إلا المادة الخام التي تصاغ منها قوة أية دولة، وتوحد الدبلوماسية تلك العوامل في كل واحد متكامل، وتؤمن لها توجيهها وأهميتها وتبعث فيها طاقتها الكامنة عن طريق إضفاء القوة عليها. ويمثل توجيه الدبلوماسيين في أية أمة لشؤونها الخارجية مصدراً لقوتها القومية في وقت السلم كما تمثله التعبئة العسكرية من جانب القادة العسكريين في وقت الحرب، والدبلوماسية في النهاية هي دفاع عن القوة القومية للدولة وفرض هيبتها بين دول العالم.

8. نوعية الحكم: فليس في وسع سياسة خارجية مهما توفرت للقائمين على إعدادها وتنفيذها الخبرة، ومهما بلغت غزارة الموارد المادية والبشرية لديها، أن تصل إلى أية نتيجة ملموسة إذا لم تكن هناك حكومة صالحة تتولى تسييرها[20].

حيث ترتبط اهداف السياسة الخارجية للدول في نشاطاتها وسلوكها السياسي الخارجي بمصالح معينة تحددها وحدة القرار السياسي ليتم صوغها وتنفيذها وفقا لدساتير الدول، والدولة ليست بمعزل في ممارسة حق التخطيط والتنفيذ للسياسة الخارجية، بل هنالك منظمات دولية وإقليمية، وقوى ومنظمات غير حكومية وشركات متعددة الجنسية تتعدى الحدود الوطنية للدول. لها أهدافها وسياساتها اتجاه الدول والمنظمات الدولية. وهنالك عوامل تؤثر على السياسة الخارجية منها ثابتة وأخرى متغيرة، أو تصنف كعوامل خارجية، وداخلية وبالنتيجة تؤثر على أداء الدولة سلبا أو إيجابا ، وهذه العوامل بمجملها تحدد أهداف السياسة الخارجية كتعبير عن مصالحها

الاساسية والعامة، والوسائل التي تستخدمها لسد الثغرات وصيانة مصالحها وتنفيذ سياستها التي تكتنف تطبيقها[21].

وعلى الرغم من خروج العراق من حرب شرسة خاضها ضد التنظيمات الارهابية فقد أصبح يؤثر في هيكلية التحالفات والتوازنات الاقليمية ، الامر الذي منحه قوة اضافية في مضمار السياسة الخارجية، رغم المعوقات والتحديات التي رافقت النظام السياسي الجديد ، مما تطلب منه الانفتاح على جميع دول العالم بشكل عام وخاصة (الولايات المتحدة الامريكية وروسيا والصين)، والدول الإقليمية والجارة بشكل خاص، مستندا للمصالح المشتركة[22].

إن "تَغيير النظام السياسي العراقي ... أدى إلى تحلّل السياسة الخارجية العراقية من دائرة المركزية والتفرَّد بالسلطة ,وتم إعادة هيكلة الدولة العراقية بمؤسساتها السياسية وقيام سلطة تشريعية وحكومة منتخبة وقضاء مستقل وتَعدِّد مراكز القوة المؤثرة في الساحة السياسية متمثلة بالأحزاب السياسية والنخب السياسية والثقافية والدينية المختلفة والمنظمات المدنية والنشطاء السياسيين وحرية الاعلام والفضائيات والتظاهر السلمي لتحقيق مشاركة سياسية سليمة لمجموع الرؤى المجتمعية مما وسَّع من قاعدة البيانات الإستراتيجية الجديدة للسياسة الخارجية العراقية التي تتقيَّد بمعطيات الأوضاع الداخلية للبلاد ومتغيرات النظام السياسي، لاسيّما وأنَّ أي تغيير على هذين العاملين سيؤثر على حرية حركة العراق على الصعيد الخارجي، لهذا وجدت الدولة العراقية نفسها بمواجهة العديد من التحديات سواءً الداخلية او الإقليمية او الدولية.

وخلال السنوات التي أعقبت الاحتلال الأميركي... شهد العراق الكثير من المتغيرات الداخلية والتحولات الجذرية، وكذلك البيئة الاقليمية والدولية شهدت هي الأخرى تحولات كبيرة وكان التعامل مع ما يجري في العراق يمثل أحد الثوابت في سياسات تلك الدول التي وجدت نفسها في بعض الأحيان تتصرف وفق ردود أفعال قد لاتكون محسوبة أو ضمن بيئة ضاغطة بشكل كبير.

حماية السيادة الإقليمية ودعم الأمن القومي والحفاظ على وجودها، والعمل على تدعيم أمنها بأقصى ما تسمح به القدرات والطاقات المتاحة لديها سواءً ما تعلق منها بقوتها الذاتية أو بهذه القوة مضافاً إليها جانب من قوة الدول الأخرى، ويُفسِر هذا الاعتبار حرص الدول على تدعيم أمنها القومي تحت أي ظرف وبكل ما يتطلبه هذا الدعم من امكانات وتضحيات، جانباً هاماً من الأسباب التي تدعو الدول إلى الدخول في حروب ضد بعضها.

أنَّ بناء الثقة مع الشعوب وتأكيد أواصر الصداقة مع الدول الاخرى والعمل على تحقيق المصالح المشتركة ومراعاة الشرعية الدولية والالتزام بالمعاهدات والقوانين من شأنه أن يزيد من فرص التفاهم والتعاون البنّاء من اجل تطمين جميع الاطراف. ويحاول العراق بناء تشكيلة المصالح المشتركة في علاقته الخارجية، للإسهام الفعّال في حل الأزمات الإقليمية والدولية، ومكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة، ووجود قوات التحالف الدولي في العراق بما يحفظ المصالح العليا للعراق، ويُحقق تطلعات شعبه، وبالتالي ملاحظة أن البرامج الحكومية المختلفة لجميع الحكومات ما بعد إبريل/نيسان 2003 تؤكد على المباديء الدستورية.

والسياسة الخارجية منهج للعمل يتَّبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النظام الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفاً. ومن أجل دعم وتفعيل السياسة الخارجية العراقية، ليس للقيام بدور قيادي أو مبشِّر بعالم جديد ولكن لتكون موجهة أولاً لتنمية القدرة البشرية والاقتصادية والبيئية للعراق حيث أن انعكاس السياسة والأوضاع الداخلية مؤثر فاعل على عمل قنوات السياسة الخارجية. ويعتمد فهم التغيير التوجهي لأهداف السياسة الخارجية والبحث عن أدوات ما يسمى القوة الناعمة مما يبعد العراق من الدخول في علاقات صراع مسلح تدمر قدرات وثروات العراق كما شهدها في مرحلة الحروب السابقة الإقليمية أو العالمية لدولة العراق. والمتغيرات الفعلية الكامنة في بيئة عملية صنع السياسة الخارجية، كشكل النسق الدولي والقدرات الاقتصادية والعسكرية للوحدة الدولية

وغيرها من المتغيرات وهي على صعيدين متغيرات داخلية تنشأ عن البيئة الداخلية للوحدة الدولية بما فيها النظام السياسي والخصائص القومية والامكانيات الاقتصادية والعسكرية وما الى ذلك. واخرى خارجية تنشأ نتيجة التفاعل مع الدول الأخرى ومع المواقف الدولية أي التعامل مع البيئة الدولية المتغيرة.

ان العلاقات العراقية – الاقليمية مقبلة على مرحلة مهمة تؤثر فيها التفاهمات الامنية والسياسية بدرجة كبيرة في ظل وجود مخاطر مشتركة متمثلة بتحديات الارهاب وسبل مواجهته، في الوقت ذاته فان العلاقات بين الجانبين يمكن ان تشهد مزيداً من التنسيق الذي سيفضي بلا شك الى تطوير العمل المشترك والروابط على مختلف المستويات لان العراق يشهد حراكاً سياسياً داخلياً وخارجياً من اجل تحقيق الاستقرار الداخلي الذي سينعكس على بيئته الاقليمية . كما ان تحقيق التوافقات السياسية الداخلية سيكون مؤثرا فيما يخص الموقف العراقي الخارجي من القضايا الاقليمية الراهنة وتطوراتها وهذا ما سيحقق انسجاماً عراقياً واقليمياً حول العديد من الملفات في المنطقة. والسياسة الخارجية للأمة يتم صياغتها وتنفيذها من قبل صانعي السياسة, وبذلك تأخذ في الاعتبار المصلحة الوطنية للأمة ، والبيئة الداخلية والخارجية ، والقيم الوطنية ، وأهداف السياسة الخارجية وقرارات الدول الأخرى وطبيعة هيكل السلطة الدولية ,هذه تُشكِّل عناصر السياسة الخارجية، وهي الإطار السياسي الذي يحكم علاقة دولة ما بالدول الأخرى، وهي تعكس المصالح الوطنية للدولة وكيفية تحقيقها. وقد مثَّلت العلاقات مع القوى الدولية عاملاً مهماً فى السياسة الخارجية لاعتبارات عديدة فى مقدمتها الحسابات الأمنية والاقتصادية لصانع القرار للدولة إذ أن تعزيز العلاقات مع القوى الدولية يضمن، بشكل أو بآخر، للنظام تأمين مصالحه فى سياق إقليمى محتدم بالأزمات، ناهيك عن المكاسب الاقتصادية المتحققة من وراء العلاقات مع هذه القوى. والسياسة الخارجية للدولة تُعبِّر عن مجموعة من الأهداف السياسية التي تتحدد من خلالها كيفية التواصل بين هذه الدولة ومحيطها، وتتمحور هذه الأهداف بشكلٍ عام حول حماية أمن الدولة وتحقيق مصالحها الوطنية، والفكرية،

والإقتصادية، ويمكن تحقيق هذه الأهداف عبر الطرق السلمية والتعاون مع الوحدات الدولية الأخرى، أو عبر الحروب والاستغلال واستخدام القوة.

في العلوم السياسية هناك مسؤولية تقع على عاتق الدولة وأخرى علي عاتق مراكز الفكر الإستراتيجي وذلك في إطار سبل التعاون وتطوير مراكز الفكر والنهوض بها ،إذ يجب على الدولة أن تقوم بمساعدة مراكز الفكر الإستراتيجي في التغلب على التحديات والعقبات التي تواجهها وزيادة محيط الثقة بين الطرفين كما يجب عليها أن تقوم بالإعلان عن مراكز الفكر الإستراتيجية على أنها مؤثر وصانع مهم من صنّاع السياسة العامة لأن ذلك يدفع الأفراد بالثقة في مراكز الفكر والبحث، وعلى الجانب الآخر ينبغي على مراكز الفكر أن تكون على قدر من الثقة والثقافة التي تمكِّنها من مشاركة الدولة في صنع السياسة العامة والتأثير في قراراتها.

وعلى الرغم من أن التغيرات التي شهدتها العلاقات الدولية قد أدت إلى زيادة وتنوع الفاعلين والقضايا وتعقّد العمليات التي تنطوي عليها، فإن الكثير مما يجري في الساحة الدولية هو في الحقيقة نتاج سلوك السياسة الخارجية لدولة أو مجموعة من الدول، لأن العلاقات الدولية تتكون على الأقل في أحد مستوياتها من شبكة متفاعلة من السياسات الخارجية ، وتوجهات السياسة الخارجية تحكمها عدة محددات ،تنقسم إلى محددات داخلية وأخرى خارجية. والمحددات الداخلية تتعلق بالبيئة الداخلية للدولة، وتتنوع هذه المحددات بدءاً من الجغرافيا ودور الموقع الجغرافي في تحديد أهمية الدولة، إلى تنوّع الموارد الطبيعية وتوفّرها والذي يعطي للدولة قوة اقتصادية في حال استخدامها بشكل جيد، يعطيها القوة والثقة في النفس ،ما يجنّبها المساومات التي تواجهها في حال الضعف، كما تلعب المحددات الشخصية والمجتمعية والسياسية الدور الهام في توجيه السياسة الخارجية وفقاً لأطر فكرية أو إيديولوجية وحتى ثقافية وحضارية وتاريخية، أما المحددات الخارجية فهي في الأساس تتمحور حول النسق الدولي من خلال تعدد الوحدات الدولية والذي من شأنه أن يربط هذه الوحدات ببعضها البعض أكثر، كلما زاد عدد هذه الوحدات .كما أن تفاعل البنيان الدولي وترابط

الوحدات الدولية من خلال المؤسسات الدولية وما ينتج عنها من التزامات قانونية وأدبية ،كل ذلك يساهم في توجيه السياسة الخارجية للدول .عملية رسم السياسة الخارجية تبدأ بتحديد الأهداف التي تسعى الدولة إلى بلوغها وفق ما تؤمن به من معتقدات، ولاتنتهي بتحديد الوسائل والإجراءات الكفيلة بتحقيق تلك الأهداف، بل تتعداها بمتابعة عملية التنفيذ والتعديل والتغيير في تلك الوسائل والآليات حسب الموقف، مما يبعدها عن الجمود والنمطية. والسياسة الخارجية الصحيحة هي التي تقوم على أسس صحيحة قائمة على "المراجعة والتدقيق والتشاور في اتخاذ القرار ووجود سلطة تشريعية تراقب وتنبّه على الأخطاء لطبيعة الوضع السياسي" ,والسياسة الخارجية لأية دولة يمكن أن تخفق أحيانا وتنجح أحيانا تبعاً للوضع الداخلي وصراعات القوى المتنفذة ، والمتغيرات الداخلية والاقليمية والدولية.وقد كانت العلاقات العراقية مع الدول العربية تتذبذب بين السلب والايجاب، وبسياقات عكست حالة التخبط السياسي وعدم وضوح في التوجهات السياسية. لذا فصناعة قرارات السياسة الخارجية يمكن أن تُدرس في ضوء التفاعل بين متخذي أو صنّاع القرارات وبيئتهم الداخلية.

وأهداف السياسة الخارجية العراقية الراهنة على المدى المنظور بحاجة الى اعادة تقييم شاملة من اجل تفعيل أدوار جديدة في النشاط الدبلوماسي المؤسسي الذي يجري عبر العديد من القنوات ومنها الدبلوماسية الشعبية، على أمل معالجة المشكلات والأزمات العالقة والقيام بدور أساسي في صيرورة مصالح مشتركة في المنطقة ولخلق شعور مشترك أيضاً من الممكن أن يسهم في دفع دول الجوار الإقليمي إلى دعم العراق. فليس من مصلحة الدول المجاورة للعراق إتهامه بأنه تابع لدولة ما من الدول الإقليمية والعكس هو الصحيح ، إذ ليس من مصلحة العراق إعادة طرح مواضيع سابقة كانت جزء من الأحداث التاريخية التي وقعت قبل عام ٢٠٠٣؛ وإنما المصلحة المنطقية تكمن في البحث عن مسارات جديدة تتجاوز تعقيدات وتراكمات الماضي , فالمعادلة الحاكمة في أهداف السياسة الخارجية العراقية الراهنة تقتضي بناءً سليماً وسلمياً بعيداً

عن التوتر مع دول الجوار الإقليمي ودول اخرى، مع العمل على صيرورة مدرك واضح يبعد علاقات العراق الخارجية عن دوائر الشك والريبة في مرحلة التعاطي مع الاحداث الخارجية الراهنة.

والعراق بوصفه أحد البلدان التي تتأثر بالتحولات الاستراتيجية التي تشهدها المنطقة، لعوامل سياسية واقتصادية وأمنية عديدة، وجدَ نفسه أمام وضع إقليمي صعب للغاية والسبب في ذلك هو حالة الاستقطاب الإقليمي والدولي التي يعيشها العراق بعد التغيير ، لذلك ينبغي له المشاركة في التطورات السياسية التي تحيط به؛ وقد اختار العراق عدم التدخل في الشأن الداخلي لدول الجوار ، محاولاً جمع دول الإقليم حول مبادرات ومشاريع إقليمية عديدة؛ لإدراكه أن ذلك قد ينعكس إيجابياً على الداخل العراقي. ومع انعكاسات البيئة الداخلية والخارجية ومعطياتها وتأثيرها الواقع على صنع السياسات الخارجية وتوجهها ونمطها، نجد أن العراق عانى فعليًا ما بعد الاحتلال من تحديات نبعت من الإشكاليات التي تمثلت بالاحتلال والارهاب,وبقايا النظام السابق .. حيث تأثرت عملية صنع القرار الخارجي بتلك المتغيرات. واليوم، يعاني واقع السياسية الخارجية العراقية من مشاكل متعددة أبرزها عدم وحدة القرار السيادي وتعدد مصادره من حيث الصنع والتنفيذ والتمثيل.. في حين تتعقد خياراتها المستقبلية وتزداد صعوبة في ظل بيئة إقليمية ودولية بات فيها الصراع والتنافس حاضرًا ويستند لسياسة المحاور. وهنالك العديد من التحديات، التي تضعف من قدرة العراق على صياغة مقاربات تدعم حركته في إطار السياسة الخارجية، وتمنع من ممارسة سلوك خارجي فاعل تجاه محيط العراق الإقليمي والدولي[23].

الخاتمة والاستنتاجات

يتعين للعراق تخليه عن سياسة الاندماج الكامل في البيئة الاقليمية والدولية والتحول الى الانفتاح الجزئي لإعادة ترتيب اولوياته ، وبناء قدراته فضلا عن التوجه نحو التعاون كقوة توازن استراتيجية للقوى الاقليمية الأخرى على حد سواء ، مع إيلاء المصلحة الوطنية الأهمية وجعلها ضابطاً في تقييد ممارسة السياسة الخارجية ،

ومعياراً للهوية والتنوع والتاريخ العريق للعراق ، لتعزيز مكانته الحقيقية في المجتمع الدولي ، والإفادة من مكانته الجيو ستراتيجية بالمنطقة والعالم ، مع إعطاء الأهمية لوزارة الخارجية وبعثاتها المسؤولة عن تنفيذ السياسة الخارجية ، مع إعادة النظر والقوانين وتطوير الجهاز الدبلوماسي ، مع الإفادة من المراكز البحثية في تطوير قدرة صانع القرار ووضعه امام المسؤولية الكاملة في اتخاذ القرار وفق الأنظمة والقوانين والبحوث الاكاديمية والولاء لمصلحة العراق أولا واخيراً.

كما وللمتغيرات الداخلية شكلت أثراً سلبياً على عملية صنع القرار السياسي العراقي الخارجي وذلك من خلال تضارب التصريحات وعقدة الموضوعية لدى البعض من الساسة والاحزاب والنظر لإبعاد ذلك ، والتي قد توجب على البلاد دخوله بازمات سياسية ودبلوماسية واقتصادية نتيجة أفعال غير مدروسة ولاتحتكم الى الرؤى الاكاديمية ذات الاختصاص، فيضطر صاحب القرار ان يعمل بجهود واتفاقات قد لا تتفق مع الخطوط العامة المرسومة لديه وبالتالي يضيق الخناق في تحقيق مكاسب للعراق.

فلابد من إيجاد حلولا سريعة تحكمها المصالح الوطنية لكل دولة ، ومن هنا تأتي مهمة صاحب القرار في رسم تعاملاته مع الدول ، وكيفية تحقيق المصلحة الوطنية لتلك الدولة مع الدول المجاورة في ظل الضغوطات من الفاعلين الدوليين بالمنطقة والتي تعمل على حد سواء في بسط نفوذها المتسارع الذي يحكمه العامل الاقتصادي وبناء استراتيجيات متكافئة .

قائمة المصادر

المواثيق والدساتير

[1] دستور جمهورية العراق لعام 2005 ،حيث تنص المادة 8 (يرعى العراق مبدأ حسن الجوار، ويلتزم عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى، ويسعى لحل النزاعات بالوسائل السلمية، ويقيم علاقاته على اساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل، ويحترم التزاماته الدولية).

الكتب

1. محمد الحاج حمود، سياسة العراق الخارجية منذ عام 2003، (بيت الحكمة ، بغداد ، 2018) ، ص 57 ،ص 58.
2. علي جبار حافظ الربيعي ، السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003، ط1،(دار امجد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2019)، ص 41.
3. محمود سالم السامرائي، استقلالية السياسة الخارجية العراقية،(وزارة الثقافة والاعلام ، بغداد، 1985)،ص65،ص66.
4. أمجد حامد جمعة، العراق وافاق علاقاته الاقليمية، (مجلس النواب العراقي، دائرة البحوث، بغداد، 2018)، ص 2.
5. قحطان احمد الحمداني ، المدخل الى العلوم السياسية ، ط2،(دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان، 2021)، ص 398.
6. فلاح جمال معروف وبشير إبراهيم الطيف وسلام فاضل علي ، جغرافية العراق الطبيعية والسكانية والاقتصادية ، دراسة في الجغرافية الإقليمية ، ط العربية ،(دار دجلة للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2016) ، ص 21.
7. محمد الحاج حمود ، سياسة العراق الخارجية في مائة عام 1921–2021، مكتبة دجلة ، بغداد ، ط1، 2023،ص27–ص34، ص274.

بحوث ودراسات

1. احمد عدنان كاظم و عمر جمعة عمران ، التحديات غير المنظورة في العمق الاستراتيجي مافوق الاقليمي للعراق ، المجلة العراقية للعلوم السياسية ، السنة الرابعة ، العدد الثامن ، حزيران 2023، ص 47.
2. يونس مؤيد يونس الدباغ ، التحديات الاستراتيجية المؤثرة في مسارات التداخل المصلحي العراقي – الايراني ، المجلة العراقية للعلوم السياسية ، السنة الرابعة العدد الثامن ، حزيران 2023، ص 301.

3. امنة علي سعيد و فراس عباس هاشم ، السياسة الايرانية تجاه اعراق في ظل المتغيرات الجيوسياسية في منطقة الشرق الاوسط (الاولويات ، والرهانات و التحديات) ، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، العدد 72، كانون الثاني –شباط–اذار 2023، ص27.

4. مثنى علي المهداوي ، قيود السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2021، (مجلة قضايا سياسية ، العدد (64) ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، بغداد ، اذار –2021)، ص 134.

5. فراس كوركيس عزيز و لينا عماد محسن ، الصراع العراقي منذ العام 2006 : دراسة في ضوء منهج تحليل الصراعات متعدد الجوانب ، القوى العالمية الكبرى ومنطقة الشرق الاوسط ، (تركيا ، 2021) ، ص 313.

الرسائل والاطاريح

6. [1] عباس جواد صيوان، العوامل السوسيولوجية وأثرها في صنع القرار السياسي العراق بعد عام (2003) إنموذجاً، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2019)، ص 161.

مصادر شبكة المعلومات الدولية .

[1] عباس العنبوري ، السياسة الخارجية ..غياب معايير التقييم ، موقع مركز رواق بغداد، تاريخ استخراج النص 2024/5/9، الخميس ، الساعة 10:39، مساء ، متاح على الرابط :–

.https://rewaqbaghdad.org/ar/magazine/blog/1690888716

[2] بلال الذنيبات ، العوامل المؤثرة في صنع القرار السياسي ، موقع موضوع ، تاريخ النشر 2022/8/24، الساعة 7:55 ، تاريخ استخراج النص 2024/5/10، الجمعة الساعة 1:16، صباحا ، متاح على الرابط :–

https://mawdoo3.com/

[3]. نقلا عن :- عامر حسن فياض ، السياسة الخارجية والأداء الدبلوماسي العراقي في عالم مضطرب، موقع بيت الحكمة ، تاريخ النشر 2024/2/28، تاريخ استخراج النص 2024/5/9، الخميس ، الساعة 11:22 مساء، متاح على الرابط :- https://www.baytalhikma.iq/News_Details.php?ID=1968.

[4]. ميثاق مناحي العيساوي ، المعوق الأساس للاستقرار السياسي في العراق، مركز المستقبل للدراسات الستراتيجية ، موقع pukmediaالاتحاد الوطني الكردستاني ، تاريخ النشر 2019/1/2 ، الساعة 7:50 مساء ، تاريخ استخراج النص 2024/5/9، الخميس ، الساعة 11:51، مساء، متاح على الرابط :- https://www.pukmedia.com/AR/details/?Jimare=122151.

[5]. رامي عساف ، تعريف البيئة الخارجية ، موقع بيت أصحاب العمل الالكتروني www. specialties.bayt.com، تاريخ النشر 2017، تاريخ استخراج النص في 2022/1/14، الجمعة ، الساعة 1:1، صباحا ، متاح على الرابط :- https://specialties.bayt.com/ar/ -

[6]. نقلا عن :- عمار علي حسن ، عناصر قوة الدول... رؤية عامة ، موقع مركز الاتحاد للاخبار ، تاريخ النشر 2013/3/7، الساعة 4:35 مساء ، تاريخ استخراج النص 2024/5/10، الجمعة ، الساعة 12:15، صباحا ، متاح على الرابط :- https://www.aletihad.ae/wejhatarticle.

[7]. نقلا عن :- ماجد احمد الزاملي ، آليات تطوير السياسة العراقية الداخلية والخارجية ، موقع الحزب الشيوعي العراقي ، تاريخ النشر 2023/9/19، تاريخ استخراج النص 2024/5/10، الجمعة ، الساعة 12:32، صباحا ، متاح على الرابط :- https://www.iraqicp.com/index.php.

قائمة المصادر ((المترجمة)) للغة الإنكليزية • List of sources

• Charters and constitutions

The Constitution of the Republic of Iraq of 2005, where Article 8 states: "Iraq shall foster the principle of good neighbourliness, commit to non-interference in the internal affairs of other countries, seek to resolve disputes by peaceful means, establish its relations on the basis of common interests and reciprocity, and respect its international obligations."

• Books

1. Muhammad al-Haj Hammoud, Iraq's foreign policy since 2003, (House of Wisdom, Baghdad, 2018), p. 57, p. 58.

2. Ali Jabbar Hafez Al-Rubaie, Iraqi Foreign Policy after 2003, 1st edition, (Dar Amjad for Publishing and Distribution, Amman, 2019), p. 41.

3. Mahmoud Salem Al-Samarrai, The Independence of Iraqi Foreign Policy, (Ministry of Culture and Information, Baghdad, 1985), p. 65, p. 66.

4. Amjad Hamid Jumaa, Iraq and the Horizons of its Regional Relations, (Iraqi Council of Representatives, Research Department, Baghdad, 2018), p. 2.

5. Qahtan Ahmed Al-Hamdani, Introduction to Political Science, 2nd edition, (Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, Amman, 2021), p. 398.

6. Falah Jamal Maarouf, Bashir Ibrahim Al-Taif, and Salam Fadel Ali, Iraq's Natural, Demographic, and Economic Geography, A Study in Regional Geography, Arabic Edition, (Dijlah Publishing and Distribution House, Jordan, 2016), p. 21.
7. Muhammad Al-Haj Hammoud, Iraq's Foreign Policy in One Hundred Years 1921-2021, Tigris Library, Baghdad, 1st edition, 2023, pp. 27-p. 34, p. 274.

*** Research and studies**

1. Ahmed Adnan Kazem and Omar Juma Imran, Unseen Challenges in Iraq's Supra-Regional Strategic Depth, Iraqi Journal of Political Science, Fourth Year, Eighth Issue, June 2023, p. 47.
2. Younis Moayed Younis Al-Dabbagh, Strategic Challenges Affecting the Paths of Iraqi-Iranian Interest Interference, Iraqi Journal of Political Science, Fourth Year, Issue Eight, June 2023, p. 301.
3. Amna Ali Saeed and Firas Abbas Hashem, Iranian policy towards ethnicities in light of the geopolitical changes in the Middle East region (priorities, stakes and challenges), Political Issues Journal, Al-Nahrain University, College of Political Science, Issue 72, January-February-March 2023 , p. 27.
4. Muthanna Ali Al-Mahdawi, Restrictions on Iraqi Foreign Policy after 2021, (Political Issues Magazine, Issue (64), Al-

Nahrain University, College of Political Science, Baghdad, March 2021), p. 134.

5. Firas Korkis Aziz and Lina Imad Mohsen, The Iraqi Conflict Since 2006: A Study in Light of the Multifaceted Conflict Analysis Approach, Major World Powers and the Middle East Region, (Turkey, 2021), p. 313.

Letters and theses

6. ( ) Abbas Jawad Siwan, Sociological factors and their impact on political decision-making in Iraq after 2003 as a model, (unpublished doctoral dissertation, College of Political Science, University of Baghdad, 2019), p. 161.

* **International information network sources**.

1. Abbas Al-Anbouri, Foreign Policy...The Absence of Evaluation Standards, Rewaq Baghdad Center website, date of text extraction 5/9/2024, Thursday, at 10:39 pm, available at the link:

https://rewaqbaghdad.org/ar /magazine/blog/1690888716.

2. Bilal Al-Thanibat, Factors Influencing Political Decision-Making, Mawdoo3 website, date of publication 8/24/2022, at 7:55, date of text extraction 5/10/2024, Friday, at 1:16 am, available at the link: - https://mawdoo3.com

3. Quoted from: Amer Hassan Fayyad, Foreign Policy and Iraqi Diplomatic Performance in a Turbulent World, Bayt Al-Hekma website, publication date 2/28/2024, text extraction date

5/9/2024, Thursday, 11:22 pm, available on Link: https://www.baytalhikma.iq/News_Details.php?ID=1968.

4. The Manahi Al-Issawi Charter, the main obstacle to political stability in Iraq, Future Center for Strategic Studies, pukmedia website, Patriotic Union of Kurdistan, date of publication 1/2/2019, at 7:50 pm, date of text extraction 5/9/2024, Thursday, at 11:51, pm, available at the link:

https://www.pukmedia.com/AR/

5. Rami Assaf, Definition of the External Environment, Employers' House website www. specialties.bayt.com, publication date 2017, text extraction date 1/14/2022, Friday, 1:1 am, available at the link: https://specialties.bayt.com/ar/

6. Quoted from: - Ammar Ali Hassan, Elements of the Power of States... General Vision, Al-Ittihad News Center website, date of publication 3/7/2013, at 4:35 pm, date of text extraction 5/10/2024, Friday, at 12:15 AM, available at the link: https://www.aletihad.ae/wejhatarticle.

7. Quoted from: Majid Ahmed Al-Zamili, Mechanisms for Developing Iraqi Internal and Foreign Policy, Iraqi Communist Party website, date of publication 9/19/2023, date of text extraction 5/10/2024, Friday, at 12:32 AM, available on Link: https://www.iraqicp.com/index.php/

الهوامش

[1] احمد عدنان كاظم و عمر جمعة عمران ، التحديات غير المنظورة في العمق الاستراتيجي مافوق الاقليمي للعراق ، المجلة العراقية للعلوم السياسية ، السنة الرابعة ، العدد الثامن ، حزيران 2023، ص 47.

[2] دستور جمهورية العراق لعام 2005 ،حيث تنص المادة 8 (.يرعى العراق مبدأ حسن الجوار، ويلتزم عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى، ويسعى لحل النزاعات بالوسائل السلمية، ويقيم علاقاته على اساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل، ويحترم التزاماته الدولية).

[3] عباس العنبوري ، السياسة الخارجية ..غياب معايير التقييم ، موقع مركز رواق بغداد ، تاريخ استخراج النص 2024/5/9، الخميس ، الساعة 10:39، مساء ، متاح على الرابط :- https://rewaqbaghdad.org/ar/magazine/blog/1690888716.

[4] محمد الحاج حمود ، سياسة العراق الخارجية في مائة عام 1921–2021، مكتبة دجلة ، بغداد ، ط1، 2023،ص27–ص34، ص274.

[5] بلال الذنيبات ، العوامل المؤثرة في صنع القرار السياسي ، موقع موضوع ، تاريخ النشر 2022/8/24، الساعة 7:55 ، تاريخ استخراج النص 2024/5/10، الجمعة ، الساعة 1:16، صباحا ، متاح على الرابط :- https://mawdoo3.com/ %85%D9%84_%D8%A7%

[6] بلال الذنيبات ، العوامل المؤثرة في صنع القرار السياسي ، المصدر نفسه.

[7] يونس مؤيد يونس الدباغ ، التحديات الاستراتيجية المؤثرة في مسارات التداخل المصلحي العراقي – الايراني ، المجلة العراقية للعلوم السياسية ، السنة الرابعة العدد الثامن ، حزيران 2023، ص 301.

[8] امنة علي سعيد و فراس عباس هاشم ، السياسة الايرانية تجاه اعراق في ظل المتغيرات الجيوسياسية في منطقة الشرق الاوسط (الاولويات ، والرهانات و التحديات) ، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، العدد 72، كانون الثاني –شباط– اذار 2023، ص27.

[9] نقلا عن :- عامر حسن فياض ، السياسة الخارجية والأداء الدبلوماسي العراقي في عالم مضطرب، موقع بيت الحكمة ، تاريخ النشر 2024/2/28، تاريخ استخراج النص

2024/5/9، الخميس ، الساعة 11:22 مساء، متاح على الرابط :- https://www.baytalhikma.iq/News_Details.php?ID=1968.

(10) مثنى علي المهداوي ، قيود السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2021، (مجلة قضايا سياسية ، العدد (64) ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، بغداد ، اذار –2021)، ص 134.

(11) محمد الحاج حمود، سياسة العراق الخارجية منذ عام 2003، (بيت الحكمة ، بغداد ، 2018) ، ص 57 ،ص 58.

(12) علي جبار حافظ الربيعي ، السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003، ط1،(دار امجد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2019)، ص 41.

13 ميثاق مناحي العيساوي ، المعوق الأساس للاستقرار السياسي في العراق، مركز المستقبل للدراسات الستراتيجية ، موقع pukmediaالاتحاد الوطني الكردستاني ، تاريخ النشر 2019/1/2 ، الساعة 7:50 مساء ، تاريخ استخراج النص 2024/5/9، الخميس ، الساعة 11:51، مساء، متاح على الرابط :- https://www.pukmedia.com/AR.

14 ميثاق مناحي العيساوي ، المعوق الأساس للاستقرار السياسي في العراق، المصدر السابق.

(15) فراس كوركيس عزيز و لينا عماد محسن ، الصراع العراقي منذ العام 2006 : دراسة في ضوء منهج تحليل الصراعات متعدد الجوانب ، القوى العالمية الكبرى ومنطقة الشرق الاوسط ، (تركيا ، 2021) ، ص 313.

(16) رامي عساف ، تعريف البيئة الخارجية ، موقع بيت أصحاب العمل الالكتروني www. specialties.bayt.com، تاريخ النشر 2017، تاريخ استخراج النص في 2022/1/14، الجمعة ، الساعة 1:1، صباحا ، متاح على الرابط :- https://specialties.bayt.com/ar/specialties

(17) عباس جواد صيوان، العوامل السوسيولوجية وأثرها في صنع القرار السياسي العراق بعد عام (2003) إنموذجاً، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2019)، ص 161.

[18] محمود سالم السامرائي، استقلالية السياسة الخارجية العراقية،(وزارة الثقافة والاعلام ، بغداد، 1985)،ص65،ص66.

العراق يقع في القسم الجنوبي الغربي من قارة اسيا في اقصر مسافة بين البحر المتوسط والخليج العربي وهو بهذا الموقع يحتل القسم الشمالي الشرقي من الوطن العربي ، وفلكيا يقع العراق بين دائرة عرض (29.6) – (37.2) شمالا وبين خطي طول (38.29) – (48.36) شرقا ، وهو بهذا يقع في القسم الجنوبي من المنطقة المعتدلة الشمالية ، نقلا عن :– فلاح جمال معروف وبشير إبراهيم الطيف وسلام فاضل علي ، جغرافية العراق الطبيعية والسكانية والاقتصادية ، دراسة في الجغرافية الإقليمية ، ط العربية ،(دار دجلة للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2016) ، ص21.

[19] نقلا عن :- عمار علي حسن ، عناصر قوة الدول... رؤية عامة ، موقع مركز الاتحاد للاخبار ، تاريخ النشر 2013/3/7، الساعة 4:35 مساء ، تاريخ استخراج النص 2024/5/10، الجمعة ، الساعة 12:15، صباحا ، متاح على الرابط :- .https://www.aletihad.ae/wejhatarticle

[20]/ نقلا عن :- عمار علي حسن ، عناصر قوة الدول... رؤية عامة ، المصدر نفسه .

[21] قحطان احمد الحمداني ، المدخل الى العلوم السياسية ، ط2،(دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان، 2021)، ص 398.

[22] أمجد حامد جمعة، العراق وافاق علاقاته الاقليمية، (مجلس النواب العراقي، دائرة البحوث، بغداد، 2018)، ص 2.

[23] نقلا عن :- ماجد احمد الزاملي ، آليات تطوير السياسة العراقية الداخلية والخارجية ، موقع الحزب الشيوعي العراقي ، تاريخ النشر 2023/9/19، تاريخ استخراج النص 2024/5/10، الجمعة ، الساعة 12:32، صباحا ، متاح على الرابط :- https://www.iraqicp.com/index.php/sections/platform/66148-2023-09-19-14-19-13.